مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٢٦

الخميس، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ٠٠/١٦
نيويورك

الرئيس:	السيد كوفاندا	(الجمهورية التشيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيدة كانياس
	ألمانيا	السيد رودولف
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد تِرزي دي سانت أغاتا
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عـُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد اوموييبهي
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (S/1995/297)

التقرير الثالث للأمين العام عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين (S/1995/304)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقِر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة برواندا

تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (S/1995/297)

التقرير الثالث للأمين العام عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين (S/1995/304)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، الوارد في الوثيقة S/1995/297، والتقرير الثالث للأمين العام عن الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين، الوارد في الوثيقة S/1995/304.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1995/310 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة.

عقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا (S/1995/297، المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥) وتقريره الثالث بشأن الأمن في معسكرات اللاجئين الروانديين (S/1995/304، المؤرخ ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٥) وكذلك في الإحاطات الشفوية من الأمانة العامة بشأن الأحداث المأساوية التي وقعت في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥ في مخيم كيبيهو للمشردين داخليا.

"ويدين مجلس الأمن قتل العديد من المدنيين في المخيم، ويشجعه ما قررته حكومة رواندا من القيام بإجراء تحقيق كامل في هذه الأحداث دون إبطاء وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة. وفي هذا الصدد، يرحب بقرار السلطات الرواندية تشكيل هيئة تحقيق مستقلة بمشاركة من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية لإجراء هذا التحقيق في الأحداث. كما يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه، دون إبطاء، تقريرا عن هذه الأحداث وعن دور البعثة.

"ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء حالة الأمن المتدهورة بصفة عامة في رواندا. ويؤكد أن حكومة رواندا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ الأمن في جميع أنحاء البلد وعن سلامة المشردين داخليا والعائدين، وكذا عن كفالة احترام حقوق الإنسان الأساسية لهم. وفي هذا السياق، يؤكد المجلس مجددا الحاجة إلى التنسيق بين حكومة رواندا والبعثة وغيرها من الوكالات بشأن هذه المسائل. على أن المجلس يلاحظ، مع الارتياح أن حكومة رواندا بذلت في الشهور السابقة جهودا كبيرة تجاه المصالحة الوطنية والإصلاح والتعمير، وهي جهود بالغة الأهمية، ويطلب المجلس من حكومة رواندا تكثيف هذه الجهود كما يطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة دعمها كي يتسنى بذلك تهيئة جو من الاطمئنان والثقة يساعد على العودة المبكرة والآمنة للاجئين. وفي هذا السياق، يؤكد الأهمية التي يعلقها على إزالة الألغام بما في ذلك الاقتراح الذي قدمته الأمم المتحدة.

"ويحيط مجلس الأمن علما، مع بالغ القلق، بالتقارير المزعجة التي تفيد بزيادة الإغارات على رواندا من البلدان المجاورة، وبمزاعم دخول شحنات من الأسلحة إلى مطار غوما، وبتدريب عناصر قوات الحكومة الرواندية السابقة في بلد مجاور. ويطلب المجلس إلى جميع الدول، لا سيما المجاورة لرواندا، الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة الأمنية في ذلك البلد ومنع الإغارات على رواندا من أراضيها. ويدعو المجلس الدول والمنظمات التي لديها معلومات عن نقل الأسلحة إلى الدول المجاورة لرواندا بغرض استخدامها في رواندا انتهاكا للقرار ٩١٨ (١٩٩٤) أن تحيل تلك المعلومات

إلى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤)، كما يطلب إلى اللجنة أن تنظر في تلك المعلومات على سبيل الأولوية وأن تقدم تقريرا عنها إلى مجلس الأمن.

"ويلاحظ مجلس الأمن، مع الارتياح، أن وزع وحدة أمن المخيمات الزائيرية وفريق الاتصال المعني بأمن المدنيين كان له أثر إيجابي على الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين في زائير.

"ويشيد مجلس الأمن بجميع أفراد البعثة. ويؤكد مجددا أن البعثة تشكل عاملا أساسيا في تهيئة مناخ من الثقة وتعزيز الاستقرار والأمن. وفي هذا السياق، يؤكد المجلس مسؤولية حكومة رواندا عن سلامة وأمن جميع أفراد البعثة وغيرهم من الموظفين الدوليين العاملين في البلد. ويحث المجلس السلطات الرواندية على المضي قدما في تبادل الرسائل المكملة للاتفاق المتعلقة بمركز البعثة وأفرادها، والتي تبين التغيرات في ولاية البعثة، النابعة من قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤). ويدعو المجلس إلى زيادة التعاون والتعاضد بين حكومة رواندا والبلدان المجاورة لها والبعثة وكذلك الوكالات الأخرى، بما في ذلك في الميدان الإنساني.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الحالة الناشئة عن اكتظاظ السجون في رواندا، الأمر الذي أسفر عن وفاة العديد من الأشخاص المودعين في السجن، ويطلب إلى الأمين العام النظر بشكل عاجل في التدابير التي يمكن اتخاذها بسرعة بالاشتراك مع حكومة رواندا والوكالات الإنسانية لتحسين أحوال المحتجزين أو الذين تجرى معهم التحقيقات. ويؤكد المجلس أن تطوير النظام القضائي الرواندي ما زال عاملا هاما في تهيئة ظروف الأمن والقانون والنظام المفضية إلى عودة اللاجئين من الخارج وعودة المشردين إلى ديارهم. ويطلب المجلس إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى حكومة رواندا في إعادة إنشاء النظام القضائي باعتباره إسهاما في بناء الثقة وحفظ القانون والنظام.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لتدابير الدول التي قامت باعتقال واحتجاز أشخاص عقب اتخاذ القرار ٩٧٨ (١٩٩٥). ويحث الدول على أن تقوم، وفقا لذلك القرار، باعتقال واحتجاز الأشخاص الذين يوجد ما يكفي من الأدلة على مسؤوليتهم عن أعمال تقع ضمن اختصاص المحكمة الدولية لرواندا. ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم بتسهيل إنشاء المحكمة على وجه السرعة.

"ويطلب مجلس الأمن إلى حكومة رواندا تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها على المحتاجين إليها من اللاجئين والمشردين، بشكل يتمشى مع مبادئ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممارساتها الراهنة. ويدعو الدول والوكالات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها السابقة ومواصلة زيادة مساعدتها. ويحث جميع الحكومات في المنطقة على إبقاء حدودها مفتوحة لهذا الغرض.

"ويناشد مجلس الأمن جميع الدول العمل وفقا للتوصيات المعتمدة في المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات العظمى المعقود في بوجمبورا في شباط/فبراير ١٩٩٥، كي يتسنى الإسهام في تسهيل عودة اللاجئين. ويرحب المجلس باتفاق دار السلام الثلاثي المبرم في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن العودة الطوعية للاجئين الروانديين إلى الوطن من تنزانيا.

"ويؤكد مجلس الأمن مجددا الرأي القائل بأن عقد مؤتمر دولي من شأنه أن يسهم بصورة كبيرة في إقرار السلم والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية. ويرحب باعتزام الأمين العام إجراء مشاورات مع جميع المعنيين حتى يتسنى عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

"وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1995/22.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد النظر.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥